

أن نتوقف عن تقرير هذه العلاقة ، ولانعتمد في ذلك على أسباب عقلية أو منطقية .

وفي الحقيقة ، فحين درس نحاة العربية هذه العلاقة بين الكلمات ، كانوا يجهلون في غالب الأمر ما بينها من صلوات تاريخية ، وكانوا يعتمدون في تقرير الأصلية والفرعية على شواهد عقلية ومنطقية ، مما يجعل درسهم في النهاية لا يخرج عن حيز الفرض العقلي الذي يستحيل التثبت منه في الواقع ، إذ من يستطيع أن يثبت لنا أن المفرد أصل والجمع فرع عليه ؟ ثم إنهم حينما كانوا يقررون أن الفروع تنحط دائما درجة عن الأصول ، كانوا ينظرون بذلك إلى اللغة نظرة اجتماعية مما يجعل أحكامهم تخرج بذلك عن المنهج العلمي لتصبح ضربا من التعبيرات الذاتية .

إن كلمة (الورد) في قولنا (الوردان) هي مورفيم ، و (- أن) مورفيم آخر . الأول حر والثاني مقيد . وهما يتساويان في المرتبة ولافضل لأحدهما على الآخر .

وأيا كان مصدر هذه النظرة العقلية - أو المنطقية - إلى العلاقة بين الكلمات ، فلقد استخدم الكوفيون هذين المبدئين في تحليلاتهم ؛ فمن ذلك ما تعلل به أبو بكر الأنباري لاثبات أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه إذ يقول : « الدليل على أن المصادر بعد الأفعال ، وأنها مأخوذة منها ، أن المصادر تكون توكيدا للأفعال كقولك : ضرب زيد ضربا ، وخرج خروجا ، وقعد قعودا ، وما أشبه ذلك . فلا خلاف في أن المصادر هاهنا توكيد للأفعال ، والتوكيد تابع للمؤكّد ثان بعده ، والمؤكّد سابق له ، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه وأن الفعل هو الأصل الذي أخذ منه » (١٥) . فرتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد ، فدل ذلك على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، وكل ذلك استدلال منطقي لا يمكن التثبت منه في الواقع .

(١٥) الرجاسي : الإيضاح في علل النحو ٦١ .

كمال الأنباري : الانصاف ٢٣٦/١ .